

# الى اللؤلؤ



فسان سلامة

(استاذ قانون دولي وعلاقات دولية وعلوم سياسية في جامعة باريس الاولى (السوربون) وفي معهد الدراسات السياسية. قبل وصوله الى باريس، كان استاذاً في الجامعتين الاميريكية واليسوعوية في بيروت. له مجموعة من المؤلفات).

طرحنا في هذه الصفحة (العدد ٥١ - ٥٧٧ تاريخ ٨٨/٣/٤) فكرة انتخاب رئيس الجمهورية اللبنانية مباشرة من الشعب، واستفتينا نخبة من رجال الفكر والقانون والسياسة واصحاب الاختصاص حول ذلك. وننشر الردود تباعاً. ولنا عودة الى مناقشتها.

رؤوف شحوري

## أي انتخاب.. وأي رئيس؟

وعلينا اليوم، الخروج تدريجياً من منطوق الحرب. علينا اليوم اختيار رئيس جمهورية ماروني، لديه قناعة حقيقية بأن النظام كما كان قبل ١٩٧٥ بحاجة لاصلاح، لأنه لم يكن نظاماً عادلاً. انا اشك في ان يكون مرشحو الرئاسة مؤمنين بذلك. فالنظام السابق، هو الذي انتج الميليشيات، وهو تالياً بحاجة لاصلاح.

هذا الشرط، يغربل وحده مجموعة من المرشحين، فأغلبهم لا يعتقد بأن النظام هو الذي انتج الحرب، بل يرى ان هذه الكارثة، جاءت من الطبيعة، وكأنها هزة ارضية او طوفان. حين ينتخب الرئيس يطلب منه، فوراً التحالف مع كل الفئات النابضة والممثلة للمجتمع العصري. فهناك فئات يتيمة في مجتمعنا، يتيمة امام السلاح، ويطلب من الدولة رعايتها، مثل الام الحنون. ونحن نوافق على استمرار التوازن بين طائفتي الرئاسة شرط ان تعاد قراءة الدستور، ليتم الغاء هذا التقليد بعد حين. ارى ان مجلس النواب، يشكل نقطة هامة في نظامنا السياسي. ففي كل المجتمعات التعددية، تكون السلطة التشريعية حلقة وصل بين المجتمع المقسم والدولة. على مجلس النواب ان يلعب هذا الدور. ومجلس النواب ما زال يلعب دوراً جيداً قياساً لهوية اعضائه.

بالنسبة للاقتراح القائل باعتماد النظام الرئاسي مع الاحتفاظ بطائفة الرئاسة، فهذا امر غير ممكن نظراً الى التركيبة الطائفية في لبنان. فاما اعتماد النظام الرئاسي، واما الاحتفاظ بطائفة الرئاسة مع نظام نيابي.

اعتقد ان النظام الرئاسي وطائفة الرئاسة، تكريس للهيمنة... والافضل نظام نيابي مع استمرار الرئاسة، ومع عدد من الاصلاحات مثل ان يصوت المواطن في مكان سكنه وهي قضية مهمة جداً. قبل الحرب كان ٥٤٪ من المواطنين يسكنون في بيروت وضواحيها، ورغم ذلك، لم يكن لبيروت الا ١٦ نائباً. كانت الدولة تدفع الناس الى مناطق ارادوا تركها وترك الممارسات والزعامات المرتبطة بها.

لبيروت نائب شيعي واحد؟ هل هذا منطق؟ مجلس النواب اليوم، هو ما بقي من الشرعية وعلينا الاحتفاظ به، اما فكرة الغائه، التي تنادي بها بعض الفئات الدينية، فمنطق تقسيمي، ونقترح ان ننظماً نيابياً قوياً. قانون الانتخاب ليس جزءاً من الدستور، انه قانون عادي، ويمكن تعديله بمرسوم. ويمكننا بكل سهولة استعمال النظام السابق لتكوين المرحلة الانتقالية.

هي بحاجة لي، ولا انا قادر على... مساعدتها. فمشروعها يهدف الى تقاسم المغانم لا اكثر، اما مشروعني، ومشروع الكثيرين، فهو بناء دولة. الحاصل حالياً، عبارة عن غش، يحاولون اقناعنا بضرورة اعادة انتاج النظام الطائفي، بتوزيع مختلف للسلطة. ونحن نراهن على المؤسسات التمثيلية، والمؤسسات المهنية، التي اخذت تنشط في الأشهر الأخيرة... ولكن للأسف، العالم يبهره ضجيج السلاح.

بالنسبة للانتخابات الرئاسية، لا اشك للحظة في انها ستتم، وقد بنيت قناعتني هذه على معلومات ومؤشرات. اعتقد ان السياسيين التقليديين بحاجة لهذه الانتخابات، كما الميليشيات، فمنطق الحرب جعل الفرقاء يتعاملون على اساس واضح: تأخذ الميليشيات ما تشاء وتدفع الدولة ما عليها. فالميليشيات اعجز من ان تدير الدولة، وهي تالياً بحاجة الى الاطر القديمة شرط ان تكون ضعيفة.

يضاف الى ذلك، رغبة القوى الخارجية بالحفاظ على الشرعية اللبنانية. هناك توافق اذن على فكرة الدولة، اما الخلاف فهو حول: هل سيكون لهذه الانتخابات مغزى، ام انها ستكون صورية؟ الانتخابات الصورية ستراعي الحد الادنى المقبول من كل الاطراف، اي انه سيتم انتخاب مرشح يعد الجميع بحصص في الحكم.

اما الانتخابات ذات المغزى، فهي تقوم على طرح مشروع سياسي جريء يهدف الى تحقيق المساواة والعدالة، شرط ان يصنف كل لبناني على اساس وطني اولاً، وطائفي في المحل الثاني. أي ان يراعي التمثيل الوطني والطائفي معاً.

انا ضد انقاص صلاحيات رئيس الجمهورية. انا مستعد لمناقشة مشاريع المداورة بين الطوائف ومشروع فتح الرئاسة، اما فكرة اقامة سلطة جماعية، فأمر في غاية الخطورة، يتطلب مستوى معيناً من الثقافة السياسية. اخشى ان تؤدي السلطة الجماعية الى مزيد من التعصب الطائفي ضمن مجلس الوزراء. اي ان يذهب الوزير الى السلطة وكأنه ذاهب الى البورصة كي يحصل على حصة طائفته. هذا المنطق هو منطق نهاية السلطة في لبنان. منطق الطوائف يسقط منطق الدولة. بعضهم قرر ان المنطق الطائفي هو المنطق، نحن لا نستطيع تبديل رأيهم بمرسوم، لكن، علينا الا نقبل لعبتهم.

قبل الحرب، كانت الدولة على علاتها موجودة،

اعتقد ان قدراً من اللامسؤولية يحرك الاطراف الموجودة اليوم على الساحة اللبنانية، فهناك طرف يقول الوفاق ثم الاصلاح، وآخر التحرير ثم الاصلاح، وثالث الوفاق ثم الانتخابات، ورابع الوفاق ثم الاتفاق على الاصلاح، وخامس الاصلاح ثم الانتخاب. يضاف اليها طرف يقول: النظام ليس بحاجة لاصلاح. واعتقد ان كل هذه الاطراف غير جدية.

ثمة مدخل ثان، يغيبه الجميع، وهو منطق الدولة. فحين نتبحر في توزيع الحصص، نستنتج بسرعة ان الدولة لم تعد قادرة. وللأسف ليس من طرف في لبنان اليوم، يسعى ويعمل، كي تقوم دولة قادرة. المطلوب اذن كخطوة أولى توازن في توزيع السلطة بين الطوائف، مع اعتراف بان الهوية الطائفية جزء من الشخصية السياسية اللبنانية، لا بل ان هذا الجزء الطائفي هو اساس الديمقراطية في لبنان. لكنني اثور، حين ارى ان الهوية الطائفية قد استوعبت اليوم كل الشخصية السياسية، هذا ورم سرطاني لم يشهده لبنان في تاريخه.

نشهد حالياً منطقاً استثنائياً، والغريب، ان الناس لا تشعر به. فقبل الحرب، كان الشيعي مثلاً، شيعياً ولبنانياً وعربياً، وكذا الماروني او الدرزي، اما اليوم فنحن في مرحلة، تريد فيها القوى الفاعلة ان يكون المتطابق تماماً بين الشخصية السياسية والهوية الطائفية. هل يعقل بناء نظام سياسي، انطلاقاً من هذا المنطق؟ انا اجيب: لا.

اعتقد ان الهوية الطائفية، مفروضة اليوم على المواطنين من قبل الميليشيات، والتنظيمات العسكرية، لبلوغ اهدافها السياسية. فالميليشيات اللبنانية هي اليوم اقصر طريق للوصول الى السلطة والثروة.

هناك جدلية بين الميليشيات وبين السياسيين، ونحن اليوم بحاجة الى فريق ثالث، نحن بحاجة لاعتماد السياسيين والشباب واقدم الميليشيات. وهذا ما يسمى في لغة علم الاجتماع انتفاضة المجتمع المدني. وهذا ما نشهده حالياً في لبنان.

تتحرك هذه التنظيمات المسلحة ضمن منطق التقاسم، تماماً كما كان يفعل السياسيون. انا كلبناني احاول تغليب هويتي العربية واللبنانية على هويتي الطائفية، ويهمني ان تقوم دولة قادرة في لبنان. واذا كان قيام هذه الدولة، مشروطاً بمسايرة العقل الطائفي، فانا موافق. اما، اذا كان هذا المنطق هو الوحيد، ويهدف الى ارضاء زعماء الميليشيات، فأقول، لا، فانا لست جزءاً من مشروع دولة الميليشيات. فلا